Document: EB 2006/89/R.23/Rev.1
Agenda: 13(c)(ii)
Date: 14 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية الهند من أجل

برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Mattia Prayer Galletti
مدير البرنامج القطري
هاتف: +39-06-5459-2294
بريد إلكتروني: m.prayer@ifad.org.

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز القرض **iv**

أولاً – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكوِّنات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء 4

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 7

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثاً – التوصية **8**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية الهند من أجل برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى، الواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية الهند

برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية الهند
الوكالة المنفذة:	وزارة تنمية المرأة والطفل
التكلفة الكلية للبرنامج:	52.47 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	20.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 30.17 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	المؤسسات المالية الريفية
قيمة التمويل المشترك:	18.09 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	1.74 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	2.47 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	سيشرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على البرنامج إشرافا مباشرا

القرض المقترح تقديمه إلى جمهورية الهند من أجل برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى

أولاً – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- تشكل سهول الغانج الوسطى أكبر جيب للفقر في الهند من حيث عدد السكان. وعلى الرغم من وفرة المياه الجوفية وخصوبة التربة، يعوق نموَّ الاقتصاد الريفي ضغطٌ سكانيٌّ شديد، وانخفاض إنتاجية المحاصيل، وحيازة غير منصفة للأراضي. وتعاني النساء حرماناً أعمق مما يعانينه في أي مكان آخر من الهند لأن قوى النظام الأبوي هنا قوية والانقسامات الطبقية صارمة، وهنالك فرصة لتعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة بواسطة إنشاء مؤسسات شعبية مستدامة، وضمان الوصول إلى مؤسسات التمويل الصغري والخدمات الإنمائية التجارية.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الهند قرضاً قيمته 20.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 30.17 مليون دولار أمريكي تقريباً) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة على تمويل برنامج تمكين النساء وتحسين سبل عيشهن في سهول الغانج الوسطى. وسيكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع 0.75 في المائة في السنة.

الصلة مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ مخصصات جمهورية الهند بموجب نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء 78.5 مليون دولار أمريكي على مدى فترة النظام البالغة 3 سنوات. وسيكون هذا ثاني قرض من الصندوق للهند تتم الموافقة عليه في هذه الفترة، وهو يقع في حدود المبلغ المخصص لها.

عبء الدَّين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- طرأ تحسُّن ملحوظ على الميزان الخارجي للهند، بفضل تراكم الاحتياطيات والحكمة في إدارة الديون. في سنة 2005 انخفض مجموع الديون الخارجية إلى ما دون 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وقُدِّرَت نسبة خدمة الديون بـــ 6.2 في المائة من مقبوضات الحسابات الجارية. وتعتبر قدرة الهند على خدمة الديون الخارجية جيدة. وقد تلقَّت الهند 21 قرضاً من الصندوق بين سنة 1978 وسنة 2005، بلغ متوسط المصروف منها على جميع العمليات الجارية 8.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة في السنة خلال السنوات العشر الماضية. وتتلقى الهند في العادة قرضاً واحداً كل سنة؛ وبلغ متوسط القروض على مدى السنوات العشر الماضية 24.5 مليون دولار أمريكي. ومما يذكر أن سجل الهند في تسديد قروض الصندوق سجل ممتاز.

تدفق الأموال

5- سيُوَجَّهُ قرض الصندوق إلى وزارة المالية بواسطة اتفاقية قرض اعتيادية. وستتاح أموال القرض بعد ذلك إلى وزارة تنمية المرأة والطفل، وتُحوَّل إلى مؤسسات التنمية النسائية في ولايتي بيهار وأوتار براديش. وستوجه المؤسسات هذه الأموال إلى وحدات تنفيذ البرامج التابعة لها على مستوى المقاطعة. وستتلقّى المنظمات الشريكة أموالاً وفقاً **لعقود**.

ترتيبات الإشراف

6- سيتولى الصندوق مسؤولية الإشراف على البرنامج وإدارة القرض بواسطة مؤسسات وطنية تنسق بينها وحدة الصندوق للحضور الميداني في دلهي. وسوف يعزز هذا الترتيبُ فعالية تكاليف الإشراف ودعم التنفيذ، ويمكِّن من تنظيم بضع زيارات كل سنة إلى الولايتين كلتيهما، وزيادة الملكية الوطنية لعملية الاستعراض.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

7- لا يتوقع إعطاء أي استثناءات.

التسيير

8- يقصد بالتدابير المخططة التالية تعزيز جوانب تسيير قرض الصندوق: (i) نهج شامل لأصحاب شأن متعددين أثناء التنفيذ مع دعم في تقديم الخدمات يأتي من القطاع الخاص والمصارف التجارية والمنظمات غير الحكومية؛ (ii) استخدام مؤسسة خاصة لمراجعة الحسابات.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- ستتألف المجموعة المستهدفة الرئيسية من نساء وفتيات مراهقات من حوالي 000 108 أسرة فقيرة: 500 67 أسرة في أوتار براديش (مقاطعات باهرايش، شرافاستي، سلطانبور، راي باريلي) و500 40 أسرة في بيهار (مقاطعتي مادهوباني وسيتامارهي). ومعظم هؤلاء النسوة ينتمين إلى أسر تفتقر إلى الأمن الغذائي وإلى الموارد.

نهج الاستهداف

10- أُنجزت عملية اختيار المقاطعات أثناء مرحلة تصميم البرنامج استناداً إلى مؤشرات الفقر/الجنس وإلى أولويات الحكومة. وسيستخدم البرنامج معايير الاستهداف لاختيار الأحياء والقرى والأسر، ويُجري المجتمع المحلي عمليات لترتيب الناس بحسب الثروة في كل قرية مستهدفة. وسيولى انتباه خاص للأسر الأشد ضعفاً، كالأسرة التي تعيلها امرأة غير متزوجة، والأفراد المعوقين، وعدم وجود وظيفة منتظمة، والاعتماد على الهجرة في حالة الضرورة، أو عدم إمكانية الحصول على خدمات اجتماعية[1].

[1] توجد تفاصيل فئات المجموعات المستهدفة في الملفات الرئيسية.

المشاركة

11- يهدف البرنامج إلى المضي إلى ما وراء طرائق المشاركة البسيطة لتمكين المجموعة المستهدفة تمكيناً فعالاً بواسطة مؤسساتها هي نفسها. ويتوقع أن يحشد البرنامج 500 4 مجموعة من مجموعات العون الذاتي في ولاية أوتار براديش و700 2 مجموعة في ولاية بيهار. وستشارك المجموعة المستهدفة أيضاً في الرصد وفي تقدير الأثر.

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

12- للبرنامج ثلاثة أهداف، هي: (i) بناء و/أو تعزيز مؤسسات المجتمع المحلي للتمكين الاجتماعي والاقتصادي؛ (ii) تمكين المجموعة المستهدفة من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات الاجتماعية؛ (iii) بناء قاعدة سبل عيش مستدامة مدمجة في الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- تمشِّياً مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية، سيضمن البرنامج التشارُك في النتائج التي تتحقق أثناء التنفيذ مع السلطات الحكومية ذات الصلة، على مستوى الحكومة المركزية ومستوى حكومة الولاية، بغية تعيين القضايا السياساتية وتسهيل تغييرها. وتم في مرحلة التصميم تعيين المسائل التالية ومناقشتها: (i) إمكانيات وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية والائتمان؛ (ii) تأجير الأراضي وبرك المياه؛ (iii) إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية في تنمية المشروعات؛ (iv) تعزيز مجموعات العون الذاتي؛ (v) فعالية الصلات بين مجموعات العون الذاتي والمصارف.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- سوف يسعى البرنامج إلى تنفيذ التوجُّهات الاستراتيجية الثلاثة لوثيقة الفرص الاستراتجية القطرية، وهي: (i) بناء مؤسسات على صعيد القاعدة الشعبية والتعزيز المؤسسي للوكالات الداعمة؛ (ii) تشجيع وضمان وصول المجموعات المهمشة إلى الموارد؛ (iii) تشجيع تنوُّع فرص كسب سبل العيش، سواء في المزارع أو خارج المزارع. والبرنامج متوائم تماماً مع جميع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة للإطار الاستراتيجي للصندوق: (i) تعزيز قدرة فقراء الريف ومنظماتهم؛ (ii) تحسين إمكانيات الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية المنتجة والتكنولوجيا؛ (iii) زيادة إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية والأسواق[2].

[2] ترد في الذيل الأول قائمة بالسياسات التشغيلية الرئيسية للصندوق ووثائقه التي استُخدمت أثناء تصميم البرنامج.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

15- البرنامج متوائم مع بضعة عناصر من استراتيجية الحكومة للحد من الفقر ومسودة خطة التنمية الخمسية الحادية عشرة (2007–2012)، ومنها على سبيل المثال: (i) نمو الدخل على قاعدة عريضة؛ (ii) الاستثمار في الزراعة؛ (iii) تركيز خاص على الطوائف المنبوذة والقبائل المنبوذة والمجموعات الضعيفة، لا سيما بواسطة التمكين الاقتصادي للمرأة؛ (iv) تزويد الناس بالأصول والمهارات الضرورية للعمل الحر.

التنسيق مع شركاء التنمية

16- من حيث الصلات الفاعلة مع شركاء التنمية، صُمِّمَ البرنامج على نحو يمكِّن من التلاقُح مع برنامج سبل العيش في بيهار الذي وضعه البنك الدولي؛ والقانون الحكومي الوطني لضمان العمالة الريفية؛ وبرامج البنك الدولي والحكومة في القطاع الاجتماعي.[3]

واو – المكوِّنات وفئات النفقات

المكوِّنات الرئيسية

17- للبرنامج ثلاثة مكونات، هي: (i) تمكين المجتمعات المحلية وتنميتها المؤسسية؛ (ii) تحسين سبل العيش وتنمية المشروعات؛ (iii) إدارة البرنامج.

فئات النفقات

18- يضم البرنامج فئات النفقات التالية: (i) الخدمات المجتمعية (4 في المائة من التكاليف)؛ (ii) تنمية المشروعات (61 في المائة)؛ (iii) المعدات والمواد (2 في المائة)؛ (iv) المركبات (1 في المائة)؛ (v) التدريب (7 في المائة)؛ (vi) العروض التوضيحية (0.4 في المائة)؛ (vii) المساعدة التقنية الوطنية (4 في المائة)؛ (viii) المسوحات والدراسات (0.2 في المائة)؛ (ix) التكاليف المتكررة (21 في المائة)[4].

زاي – الإدارة، مسؤوليات التنفيذ والشركاء

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- وهم: (i) وزارة تنمية المرأة والطفل/مؤسسات تنمية المرأة؛ (ii) المؤسسات المالية الريفية؛ (iii) المنظمات غير الحكومية المعنية بالموارد؛ (iv) المنظمات غير الحكومية المعنية بالتيسير المحلي؛ (v) مقدمو الخدمات المتعاقدون من القطاع الخاص.

[3] يمكن الاطّلاع على تفاصيل هذه الشراكات في وثيقة تصميم البرنامج.
[4] توجد تفاصيل تكاليف البرنامج بحسب مكوناته وفئات نفقاته في وثيقة تصميم البرنامج.

مسؤوليات التنفيذ

20- تقع المسؤولية الإجمالية عن تنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني على وزارة تنمية المرأة والطفل. وقد أنشئت في هذه الوزارة وحدة دعم مركزي للبرنامج تتولى رصد التقدم المحرز في البرنامج وأدائه. أما على مستوى الولاية، فستنشأ وحدات إدارة البرنامج في الولاية في إطار مؤسسة تنمية المرأة ذات الصلة، وتتولى التنسيق ودعم التنفيذ لوحدات تنفيذ البرنامج على مستوى المقاطعة، وتتعاقد مع المنظمات غير الحكومية ومقدمي الخدمات. وتتولى وحدات تنفيذ البرنامج في كل مقاطعة مسؤولية إعداد خطة العمل والميزانية السنوية، وإقامة نظام معلومات إدارية، وإدارة صندوق الابتكار. وسيتم التعاقد مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالموارد الوطنية لتدريب المنظمات غير الحكومية المعنية بالتيسير وبناء قدراتها. وستعمل المنظمات غير الحكومية المعنية بالتيسير على إقامة مؤسسات على مستوى القاعدة الشعبية ودعمها، بينما يقوم مقدمو الخدمات الخاصون بدعم أنشطة تنمية المشروعات، والصلات مع الأسواق، وتوفير الخدمات المالية[5].

دور المساعدة التقنية

21- سيعتمد البرنامج حصراً على الخبرات الوطنية. ولن تقدم أية مساعدة تقنية خارجية من الجهات المانحة الأخرى ما عدا ما يقدمه الصندوق من دعم للتنفيذ. وسيلتمس البرنامج مجالات التداؤب مع عمليات تخطط لها وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة في ولايتي أوتار براديش وبيهار.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- سيتطلب تنفيذ البرنامج ما يلي: (i) اتفاقية قرض بين الصندوق والحكومة؛ (ii) دليل تنفيذ البرنامج، وهذا شرط **لنفقات** القرض؛ (iii) اتفاقية منحة بين وزارة المالية ووزارة تنمية المرأة والطفل؛ (iv) **عقود** بين مؤسسات تنمية المرأة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالموارد والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتيسير ومقدمي الخدمات.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزَم بها

23- تبلغ التكلفة الكلية للبرنامج 52.47 مليون دولار أمريكي. والمصادر الرئيسية لتمويله هي: الصندوق (57.5 في المائة)، والمؤسسات المالية الريفية (34.5 في المائة)، والمستفيدون (4.7 في المائة)، والحكومة (3.3 في المائة)[6].

[5] يمكن الاطِّلاع على تحليل لنقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للشركاء الرئيسيين في البرنامج في الملفات الرئيسية.
[6] يبين التقدير الوارد في وثيقة تصميم البرنامج حسابات النفقات بحسب كل مموّل.

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- سيؤدي البرنامج إلى تحقيق زيادة في الإنتاجية والدخل يأتي معظمها من إدخال الصلات بين المشروعات والأسواق. وسيولِّد بالإضافة إلى ذلك سلسلة من الفوائد تتصل برأس المال البشري والاجتماعي، مثل: (i) إنشاء مؤسسات مستدامة على مستوى القاعدة الشعبية، كمجموعات العون الذاتي، ومجموعات المنتجين، ومراكز الخدمة المجتمعية؛ (ii) زيادة مشاركة النساء في الحكومات المحلية؛ (iii) زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني؛ (iv) زيادة قدرة المؤسسات المالية والقطاع الخاص على العمل في المناطق المستهدفة.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- تمت دراسة 14 نموذجاً إشارياً للمشروعات أثناء التقدير وتبين منها وجود إمكانيات لزيادة الدخل الآتي من المزارع زيادة كبيرة. وكان معدل المردود الاقتصادي الإجمالي مرضياً. ويشير تحليل الحساسية إلى أن البرنامج سيظل مجدياً من الناحية الاقتصادية في إطار الأحوال السيئة المنظورة[7].

طاء – إدارة المعرفة، الابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- تعني المعرفة الواسعة الانتشار لأوجه الفشل في المناطق المستهدفة وجود اهتمام مؤسسي كبير على مستوى الحكومة المركزية وحكومة الولاية بتوثيق أوجه نجاح هذا البرنامج وأوجه فشله والتشارك في المعلومات المتعلقة بها. وستسهل الوحدة المركزية لدعم البرنامج تبادل الخبرات بين الولايتين. وستكون وحدة إدارة البرنامج في كل ولاية مسؤولة عن استعراض التنفيذ وإجراء دراسات تحليلية، عند الاقتضاء بهدف توثيق المنجزات التي تترك آثاراً على السياسة. وستعقد حلقات عمل لأصحاب شأن متعددين بصورة منتظمة للتشارك في الدروس المستفادة.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

27- تشمل السمات الابتكارية للبرنامج ما يلي: (i) إيلاء انتباه خاص لضمان التلاقي مع مشروعات التنمية القائمة التي تمولها الحكومة ومنظمات أخرى؛ (ii) إنشاء مراكز خدمات مجتمعية مستدامة؛ (iii) إشراك ميسِّري الأعمال التجارية في هذه المراكز؛ (iv) تنفيذ خدمة تنمية للأعمال التجارية في سلسلة القيم/القطاع الفرعي؛ (v) إنشاء صندوق ابتكار؛ (vi) ترتيبات إشراف بواسطة مؤسسات وطنية.

نهج توسيع النطاق

28- حظي البرنامج باهتمام كبير من الحكومة ومن جهات مانحة مثل البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ويخطط كل منهما للقيام بعمليات مشابهة في الولايتين. ومن المتوقع عندما يحين

[7] ترد تفاصيل التحليل المالي في النص الرئيسي للتقدير الوارد في وثيقة تصميم البرنامج.

وقت استعراض منتصف المدة أن يكون البرنامج قادراً على الدخول في مباحثات مع الحكومة بشأن كيفية توسيع نطاق البرنامج باستخدام التمويل المتوفر فعلاً وكذلك باجتذاب موارد مالية جديدة.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- المخاطر الرئيسية المدركة هي التالية: (i) صعوبة التعاقد مع منظمات غير حكومية تتوفر لديها الخبرة والقدرة اللازمتان لنجاح البرنامج؛ (ii) إمكانية عدم تدفق الائتمانات المصرفية بسلاسة؛ (iii) وجود مشروعات تتلقى مساعدة يمكن أن تعوق تنفيذ نهج مجموعات عون ذاتي حقيقية؛ (iv) الحاجة إلى ضمان إقامة علاقة عمل فعالة بين جميع أصحاب الشأن، أي الحكومة، والمصارف/ومؤسسات التمويل الصغير، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية. لتخفيف حدة الخطورة الأولى ستقوم مؤسسات تنمية المرأة في كلتا الولايتين بدور استباقي لمساعدة المنظمات غير الحكومية الوطنية التي اكتسبت شهرة لما قامت به من أعمال في مجال التنمية وأعربت عن التزامها بإتاحة ما لديها من خبرات للبرنامج. وفيما يتعلق بالخطورة الثانية، سيدعم البرنامج منظمات التمويل الصغير في فتح فروع لها في المناطق المستهدفة. وتُخفَّف حدة الخطورة الثالثة بإبلاغ إمكانية الأثر السلبي للمعونات بوضوح إلى منظمات العون الذاتي، وتدريبها في هذا الموضوع. وأخيراً، سيعتمد البرنامج آليات تنسيق فعالة بين أصحاب الشأن المتعددين[8].

التصنيف البيئي

30- عملاً بإجراءات التقييم البيئي في الصندوق، صُنِّفَ البرنامج على أنه عملية من الفئة باء، بمعنى أنه يُستبعد أن يكون له أي أثر كبير على البيئة. وفي الحقيقة سيكون للبرنامج أثر إيجابي بتشجيع الزراعة والطرق الزراعية العضوية المستدامة، القليلة المدخلات.

كاف – الاستدامة

31- من المتوقع أن تكون كل مجموعات العون الذاتي الـ 200 7، في نهاية البرنامج، قد اكتسبت خبرة في إدارة أنشطتها الجماعية بطريقة مستدامة بأموال المجموعات نفسها وبدعم من المؤسسات المالية. وسوف تدعم مراكز الخدمات المجتمعية مجموعات العون الذاتي هذه، وتجعلها مستدامة مالياً بفضل مساهمات من مجموعات العون الذاتي نفسها وآليات استرداد التكاليف. وأخيراً، ستُنشأ صلات مع منظمات التمويل الصغير والقطاع الخاص مع ضمان بقائها.

ثانياً – الوثائق القانونية والسند القانوني

[8] يرد وصف مفصل للمخاطر في الإطار المنهجي (الذيل الثاني).

32- ستشكل اتفاقية القرض بين جمهورية الهند والصندوق الوثيقة القانونية التي تقدم على أساسها لتقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

33- وجمهورية الهند مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً – التوصية

35- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية الهند قرضاً بعملات متنوعة بمبلغ يعادل عشرين مليونا وأربعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (000 400 20)، على أن يستحق في موعد غايته 1 ديسمبر/كانون الأول 2046 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2006)

التمايز بين الجنسين

1- تكفل كل مؤسسة للتنمية النسائية احتلال المرأة موقعا من مواقع اتخاذ القرار في هياكلها. ويلتزم كل برنامج طرف بمراعاة التمايز بين الجنسين ويكفل (i) مشاركة المرأة في أنشطة البرامج وتمثيلها في فرق تنفيذ البرامج على الصعيد القاعدي كما في المناصب الإدارية؛ (ii) إتاحة أنشطة بناء القدرات في مجال مراعاة قضايا التمايز بين الجنسين لسائر موظفي المشروع والإدارات المختصة؛ (iii) مشاركة المرأة في برامج بناء القدرات والزيارات الإطلاعية في وأنشطة تنمية المهارات وبناء الآفاق والتدريب على المهارات التي تدوم مدى الحياة والمعونة القانونية واستفادتها منها؛ وإعطاء الأولوية للنساء عند الترشيح لوظائف البرنامج، عند تساوي المؤهلات الأخرى.

الرصد

2- سيكون الرصد والتقييم جزءا أساسيا من تنفيذ البرنامج. وستشمل أنشطته (i) تقديم التقارير عن الأنشطة التي تفترض قيام كل أطراف البرنامج برفع تقرير شهري عن الأنشطة التي جرى الاضطلاع بها على أن تخزن المعلومات في نظام معلومات إدارة البرنامج؛ (ii) رصد العمليات الذي يقضي بأن يقوم موظف نظام معلومات إدارة البرنامج الذي يعمل في وحدات تنفيذ البرنامج بزيارات منتظمة لأخذ عينات من مجموعات العون الذاتي للحصول على تغذية راجعة من المجتمعات المحلية المشاركة عن نتائج البرنامج لتخزينها في نظام معلومات إدارة البرنامج؛ (iii) رصد النتائج الذي يقضي بقيام مؤسسات تنمية المرأة في ولايتي بيهار وأوتار براديش بجمع معلومات عن مؤشرات الإطار المنطقي من خلال الخصائص الأساسية للمستفيدين ومسح العينات؛ (iv) رصد الأثر الذي يتم في إطاره جمع معلومات عن مؤشرات أهداف البرنامج بما في ذلك المؤشرات المطلوبة بموجب نظام إدارة النتائج والأثر في الصندوق. وستكفل الحكومة إدراج مؤشرات نظام إدارة النتائج والأثر في نظام الرصد في البرنامج ليكون جزءا منه.

ممارسات مكافحة الآفات

3- ستقوم أطراف البرنامج، ضمن جهودها لإتباع ممارسات بيئية سليمة باتباع الممارسات المناسبة لمكافحة الآفات في إطار البرنامج. وتحقيقا لهذه الغاية تقوم الحكومة من خلال الولايات بضمان عدم احتواء أي من مبيدات الآفات التي يجري توريدها على أي مبيدات تحظرها مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها الموصى بها من منظمة الصحة العالمية للفترة 1996–1997، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر.

4- يقوم كل طرف في البرنامج بإعداد تقارير مرحلية مادية ومالية فصليين وتقديمهما إلى وحدات إدارة البرنامج في ولايتي بيهار وأوتار براديش وفق نماذج تقارير تضعها مؤسسات التنمية النسائية في الولايتين وترسلها إلى أطراف البرنامج. وستتبع التقارير التقدم المالي الذي يحققه كل طرف في تنفيذ البرنامج مقارنة مع خطة العمل والميزانية الموضوعة للفترة ذات الصلة. وسيرفع كل طرف تقريره الفصلي إلى وحدة إدارة البرنامج في الولاية في موعد لا يتجاوز شهرين بعد نهاية كل فصل خلال فترة تنفيذ البرنامج. وستعد وحدتا إدارة البرنامج في ولايتي بيهار وأوتار براديش تقاريرهما الإلزامية النصف سنوية والسنوية إلى الصندوق استنادا إلى هذه التقارير الفصلية.

تعيين الموظفين

5- سيعين كل موظفي البرنامج المهنيين والفنيين بعقود قابلة للتجديد من خلال مسابقات مفتوحة للمرشحين المؤهلين مهنيا.

التأمين على العاملين في البرنامج

6- تكفل وكالات البرنامج الرائدة التأمين على العاملين الرئيسيين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث في الحدود التي تتفق مع الممارسات التجارية السليمة.

الشروط المسبقة للتعليق

7- (أ) يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض في الحالات التالية:

(i) أن يكون تم إلغاء أو تعليق أو إنهاء أو تعديل أو تغيير دليل تنفيذ البرنامج أو أي من أحكامه دون تشاور مسبق مع الصندوق وأن يكون الصندوق قد اعتبر أن هذا الإلغاء أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير من شأنه أن يترك أثرا ماديا سلبيا على البرنامج؛

(ii) أن تكون سلطة متخصصة ما قد اتخذ إجراء من أجل حل مؤسسة التنمية النسائية في بيهار أو في أوتار براديش أو علق عمليات أي منهما أو كلاهما أو أنه قد تم الشروع بعمل أو إجراء من أجل توزيع أصول المؤسسة في بيهار أو في أوتار براديش على دائنيهما دون أن تقدم الولايتان حلولا بديلة يرضاها الصندوق.

(iii) أن تكون وكالات البرنامج الرائدة قد تخلفت عن أداء أي من التزاماتها المترتبة عليها بموجب مذكرات التفاهم.

(iv) أن تكون وكالات البرنامج الرائدة قد عدلت أو ألغت أيا من أحكام وثائقها الدستورية – ما عدا التعديلات التي تنص عليها هذا الوثائق بصيغتها التي أقرها الصندوق – دون تشاور مسبق مع الصندوق وأن يعتبر الصندوق أن هذا التعديل أو الإلغاء قد يؤثر على قدرة وكالات البرنامج الرائدة على تنفيذ البرنامج وفق شروط اتفاقية القرض.

(v) أن لا يكون قد تم تنفيذ التوصيات وخطة العمل الناتجة عن استعراض منتصف المدة على نحو يرضاه الصندوق ضمن المدة المحددة.

(vi) أن يكون قد تم انتهاك أو إلغاء أو تعليق أو إنهاء أو تعديل أي من مذكرات التفاهم أو أي من أحكامها أو جرى إدخال أي تغيير آخر عليها دون موافقة مسبقة من الصندوق وأن يكون الصندوق قد اعتبر أن هذا الانتهاك أو الإلغاء أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو أي تغيير آخر قد أدى، أو يمكن أن يؤدي، إلى آثار مادية سلبية على أي جزء من البرنامج.

(vii) إذا قرر الصندوق أن المنافع المادية للبرنامج لا تصل بشكل مناسب إلى المجموعة المستهدفة أو أنها تعود بالنفع على أشخاص من خارج المجموعة المستهدفة على حساب أفراد المجموعة المستهدفة.

(viii) إذا لم يكن التوريد قد تم وفق خطط التوريد الموافق عليها أو وفق اتفاقية القرض.

(ب) سيعلق الصندوق، جزئيا أو كليا، حق الحكومة في طلب سحوبات من حساب القرض إذا لم ينجز تقرير مراجعة الحسابات المنصوص عليه في اتفاقية القرض على نحو مرض في غضون 12 شهرا بعد انتهاء فترة تقديم التقرير المالي المنصوص عليها في الاتفاقية.

الشروط المسبقة للسحب

8- الشروط المسبقة للسحب هي التالية:

(أ) أن تكون خطة العمل والميزانية السنوية وخطة التوريد للأشهر الـ 18 الأولى قد قدمتا ووافق عليهم الصندوق؛

(ب) أن يكون الصندوق قد وافق على مسودة دليل تنفيذ البرنامج وتلقى نسخة من هذا الدليل مصدقة من موظف مختص في وحدة دعم البرنامج القطري؛

(ج) أن يكون قد تم الوفاء بالشروط المسبقة لنفاذ المفعول المنصوص عليها في الفقرة 9(أ) أدناه في الولايات التي لم تنفذ هذه الشروط بتاريخ نفاذ المفعول.

شروط نفاذ المفعول

9- فيما يلي الشروط المحددة لنفاذ مفعول اتفاقية القرض:

(أ) أن تكون إما ولاية بيهار أو لاية أوتار براديش قد أوفت بجميع الشروط التالية:

(i) أن يكون منسق البرنامج لوحدة دعم البرنامج القطري قد عين على مستوى الولاية؛

(ii) أن يكون قد تم إنشاء وحدة دعم البرنامج القطرية؛

(iii) أن يكون الصندوق قد استلم نسخة عن مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومة ووكالة البرنامج الرائدة وأن يكون التوقيع والأداء من جانب الحكومة والوكالة الرائدة قد تم التخويل بهم حسب الأصول والتصديق عليهم من جانب كافة الأجهزة الإدارية

والحكومية اللازمة، وأن يكون قد تم الوفاء بكل الشروط المسبقة لنفاذ المفعول (عدا نفاذ مفعول وثائق القرض)؛

(iv) أن تكون وكالة البرنامج الرائدة قد فتحت حساب البرنامج حسب الأصول.

(ب) أن يكون قد تم تعيين مدير البرنامج؛

(ج) أن يكون قد تم إنشاء وحدة دعم البرنامج القطري؛

(د) أن تكون الحكومة قد فتحت الحساب الخاص حسب الأصول؛

(ه) (ه) أن يكون قد تم التوقيع على اتفاقية القرض؛

(و) أن يكون الصندوق قد استلم من الحكومة رأيا قانونيا مؤيدا صادرا عن المدعي العام يقبله الصندوق شكلا ومضمونا.

Key reference documents

Country reference documents

Draft XI 5-year Development Plan

IFAD reference documents

PDD and Key Files
India COSOP
Learning Notes on Targeting, Gender, Rural Finance, Sustainability
Policies on Rural Finance, Rural Enterprises and Procurement
Administrative Procedures on Environmental Assessment
Gender Plan of Action
Private Sector Partnership and Development Strategy
Loan and Grant Administration Manual

Other miscellaneous reference documents

World Bank Bihar Livelihood Development Programme

Logical framework

Goal	Indicators	Monitoring mechanism and info sources	Assumptions
Holistic empowerment of rural poor women and adolescent girls[a] supported by sustainable and improved livelihoods, in selected districts of the states of Uttar Pradesh and Bihar, in line with the goals of the GOI's 11th Plan and MDGs	- *Number of households with improvement in household assets ownership index; and* - *Percentage reduction in the prevalence of child malnutrition.*[b] - Increased women participation in PRIs.	- RIMS survey – bench mark, mid term and completion. - Special Studies – baseline, mid term and completion. - Supervision reports. - Programme progress reports.	- Continuous support by Central and State - level Governments. - Continuous economic growth of India's economy. - Banks support financing SHG and enterprises.
Programme purpose	**Indicators**	**Monitoring mechanism and info sources**	**Assumptions**
Building and/or strengthening SHGs and People's Organizations of women for social and economic empowerment and enabling the target group (from an estimated 108,000 households organised in 7,200 SHGs) to access productive resources, social services and to build a sustainable livelihood base integrated with the wider economy.	- Number of sustainable SHGs and People's Organizations. - Reduction in borrowing from high cost sources. - Linkages with banks and MFIs. - Number of livelihood activities/ enterprises. - Convergence with other government Programmes.	- Special Studies – baseline, mid term and completion - MIS reports - Programme progress reports - Supervision reports - NGO reports.	- Central and State-level ownership of Programme proposals - Effective relationship between. Government, banks/MFIs, private sector and NGOs - Programme implementing agencies engage competent NGOs and Service Providers to implement Programme activities.
Programme Outputs Capacity Building and Empowerment **1 - Capacity Building and Empowerment** **2 - Livelihood Enhancement and Enterprise Development** **3 - Programme Management**	**Indicators** - No. of SHGs formed, strengthened. - No. of forward and backward linkages enterprise established with cluster level producer organisations - No. of SHGs linked to banks and MFIs. - Number of enterprises that have developed technology for drudgery reduction. - Number of training programmes to build capacity of women in life skills, HIV/AIDS, etc. - Number of demonstrations of economic activities launched. - Repayment performance of loan granted to SHGs from Banks and MFI.	**Monitoring mechanism and info sources** - Programme MIS, M&E, RIMS, reports - Supervision reports. - Programme progress reports. - NGO reports - Case studies	**Assumptions** - Successful partnership between WDC and capable NGOs for SHG mobilisation. - Banks and other financial institutions will provide necessary credit support to enterprises - WDCs able to solicit support of banks and MFIs to work with the Programme - GOUP would strengthen the capacity of WDC-UP by appointing full time top management staff.

[a] from vulnerable households living in the Programme districts of Uttar Pradesh and Bihar

[b] RIMS Anchor Indicators